

Distr.  
LIMITED

E/CN.4/2003/L.13/Rev.1  
15 April 2003

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال

### مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

إسبانيا\*، إستونيا\*، ألمانيا، أندورا\*، آيرلندا، آيسلندا\*، إيطاليا\*، البرتغال\*، بلجيكا، بولندا، تركيا\*، الجمهورية التشيكية\*، الدانمرك\*، سلوفاكيا\*، سلوفينيا\*، السويد، سويسرا\*، فرنسا، فنلندا\*، لاتفيا\*، لكسمبرغ\*، ليتوانيا\*، ليختنشتاين\*، مالطة\*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النرويج\*، النمسا، نيوزيلندا\*، هنغاريا\*، هولندا\*، اليونان\*، مشروع قرار ٢٠٠٣/... حالة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وسائر صكوك حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب مختلف الصكوك الدولية في هذا المجال،

وإذ تضع في اعتبارها أن الاتحاد الروسي العراق طرف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي غيرهما من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية ضحايا الصراعات المسلحة وفي البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها،

\* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تعترف بحق حكومة الاتحاد الروسي في الدفاع عن سلامته الإقليمية بجميع الوسائل المشروعة وفي مكافحة الإرهاب والجريمة، وحماية سكانها من الهجمات الإرهابية، بمن فيهم سكان جمهورية الشيشان والجمهوريات والمناطق المجاورة،

وإذ تشير إلى ضرورة الاضطلاع بالأعمال العسكرية وأنشطة مكافحة الإرهاب وفقا لمبادئ سيادة القانون وفي إطار أقصى قدر من احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية والحالة الأمنية في جمهورية الشيشان، حيث لا تزال غير مستقرة وتزيد من معاناة السكان المدنيين، كإحدى نتائج الصراع،

وإذ تشدد على ضرورة السعي على سبيل الاستعجال للتوصل إلى حل سياسي يرمي إلى تحقيق نتيجة سلمية للأزمة، مع الاحترام الكامل لسيادة الاتحاد الروسي وسلامة أراضيه، والتسليم في الوقت ذاته بضرورة أن تقوم أي عملية سياسية ناجحة على أساس مشاركة شعبية واسعة،

١ - ترحب بما يلي:

(أ) الجهود التي تبذلها حكومة الاتحاد الروسي لتطبيع الحياة المدنية وإعادة إنشاء البنى الأساسية بغية تيسير عودة الأشخاص المشردين إلى جمهورية الشيشان؛

(ب) التوصيات المقدمة مؤخرا من الرئيس بوتين إلى قوات الأمن ووكالات إنفاذ القوانين بتخفيض نقاط التفتيش وتعزيز دور النيابة العامة في العمليات التي تنفذها القوات الاتحادية في الشيشان؛

(ج) أعمال مكتب الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بحماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات في جمهورية الشيشان، الذي استهل جلساته مع وكالات إنفاذ القوانين وإدارات المناطق والسلطات الدينية، فضلا عن استمرار مساهمة خبراء من مجلس أوروبا في هذا المكتب؛

(د) التزام اللجنة الرئاسية المعنية بحقوق الإنسان بالإسهام في حماية حقوق الإنسان في المنطقة؛

٢ - تلاحظ أن الاستفتاء الذي جرى في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ دون أن تقع فيه حوادث عنف هامة، والذي قام بالتصويت فيه قسم كبير من سكان الشيشان في داخل الشيشان وفي عدد محدود من مراكز الاقتراع في الجمهوريات المجاورة، يمكن أن يكون خطوة أولى في سبيل إيجاد حل سياسي للصراع، وفي سبيل تنفيذ عملية مصالحة دائمة في المنطقة، وتعرب عن أملها في أن يعزز هذا مسيرة وحماية حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان؛

٣ - تعرب عن قلقها البالغ إزاء ما ذكر عن استمرار انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، والإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، والتعذيب، وسوء المعاملة، والاحتجاز التعسفي، والاعتداءات على العاملين في الميدان الإنساني واستمرار التجاوزات والمضايقات عند حواجز التفتيش وأثناء عمليات التمشيط، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي؛

٤- تعرب عن قلقها أيضا إزاء إغلاق مجموعة المساعدة في الشيشان، التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٥- تدين بشدة جميع أعمال الإرهاب واغتيالات المسؤولين الإداريين المحليين والقادة الدينيين وغيرهم من أبناء الشيشان، كما تدين الاعتداءين الإرهابيين الكبيرين في روسيا خلال عام ٢٠٠٢، وأخذ الرهائن في مسرح موسكو والهجمة الانتحارية بالقنابل على المبنى الحكومي الرئيسي في غروزني؛

٦- تحث حكومة الاتحاد الروسي على ما يلي:

(أ) البقاء على التزامها بمبدأ العودة الطوعية للمشردين داخليا إلى الشيشان وتوفير الظروف الضرورية لتيسير عملية العودة الطوعية ولمنح العاملين في مجال تقديم المساعدات حرية الوصول إلى مخيمات الأشخاص المشردين داخليا؛

(ب) مضاعفة جهودها للتنفيذ الكامل لبرنامج الإنعاش للشيشان وتوفير كل الظروف المعيشية الملائمة للسكان المدنيين وللمشردين داخليا؛

(ج) مواصلة التعاون مع آليات حقوق الإنسان، بما فيها الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة؛

(د) التعاون البناء مع الرئيس المسؤول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية التوصل إلى اتفاق على إطار وأساليب لمشاركة المنظمة لأمد طويل في الشيشان على أساس نتائج الاجتماع المعقود في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بين وزير خارجية الاتحاد الروسي والرئيس المسؤول في اجتماعهما وما تلاه من تبادل للرسائل؛

٧- تطلب إلى حكومة الاتحاد الروسي القيام بما يلي:

(أ) المسارعة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وضمان التحقيق المنهجي والكامل والسريع في جميع الانتهاكات المنسوبة إلى جهات شتى منها أفراد وجنود القوات الاتحادية والموظفون العاملون في وكالات إنفاذ القانون، وضمان المعاقبة على هذه الانتهاكات؛

(ب) التنفيذ الكامل لسيادة القانون في الشيشان وتأمين الشفافية في المعلومات عن الانتهاكات المذكورة أعلاه؛

(ج) اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتأمين وصول المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام إلى الشيشان، بحرية ودون عائق وفي أمان؛

٨- تطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان إبقاء اللجنة والجمعية العامة على علم بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي وتقديم تقرير عن الحالة إلى اللجنة في دورتها الستين.